

Distr.
GENERAL

A/52/795
18 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البندين ٣٩ و ١٥٧ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحارإصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان مالطة الذي أصدره المؤتمر الخامس والعشرون للسلم في البحار،
المعقود في مالطة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

وأرجوكم التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثانية
والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٣٩ و ١٥٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) جورج صاليبا
الممثل الدائم

مرفق

إعلان مالطة الصادر عن المؤتمر الخامس والعشرين للسلم في البحار، المعقود في مالطة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

مقدمة

عُقد المؤتمر الحادي والعشرون للسلم في البحار في مالطة، عشية السنة الدولية للمحيطات، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقده أول مرة، وقد خُصص لدراسة تراث البشرية المشترك في القرن الحادي والعشرين.

ومن دواعي الارتياح والاستبشار بالنجاح أن يجري هذا الاحتفال بالتعاون مع حكومة مالطة التي كانت عرضت رسمياً هذا المفهوم في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، ولذلك فإننا نحتفل، بالذكرى السنوية الثلاثين لمداخلة مالطة التاريخية في الأمم المتحدة إلى جانب احتفالنا بالذكرى الخامسة والعشرين لعقد أول مؤتمر لنا.

لقد لعبت مالطة دوراً رئيسياً في عقد مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذي اعتمد في عام ١٩٨٢ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتكتسي تلك الاتفاقية، التي اعتبرت دستوراً للمحيطات، أهمية أساسية في التطورات التي أدت إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو وسلسلة المؤتمرات والاتفاقيات والاتفاقات وبرامج العمل التي تبعت ريو. وقد أثرت هذه التطورات مبدأ تراث البشرية المشترك. وإعادة النظر فيه بعد ثلاثين سنة من التغير مسألة مواتية جداً في هذا المكان والزمان.

وقد لعبت مالطة أيضاً، عن طريق مبادرتها بإعادة كتابة اتفاقية برشلونة، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، و - بالخصوص - إنشاء لجنة البحر الأبيض المتوسط المعنية بالبيئة والتنمية، دوراً محورياً في الجهود الجارية لإعادة تنشيط برنامج البحار الإقليمية. وهذا يكتسي أيضاً أهمية حاسمة في نجاح تنفيذ كل من الاتفاقيات والاتفاقات وبرامج العمل التي ولّدها مؤتمر ريو. وقد درس إعلان مالطة واعتمد بالنظر إلى جميع هذه التطورات.

إعلان مالطة

نحن، المشتركون في مؤتمر السلم في البحار،

اقتناعاً منا بأن تراث البشرية المشترك يمثل أحد المبادئ الأساسية التي ستشكل طابع الحكم في

القرن القادم،

وإعترافاً بأن هذا المبدأ يجمع بين التنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والكرامة البشرية، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية،

وإيماناً، تبعاً لذلك، بأن تراث البشرية المشترك مفهوم أساسي في تحقيق التنمية المستدامة التي ينبغي لها أن تجمع بين نفس العناصر،

وإدراكاً أن التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، وآثارها المؤسسية على النحو الوارد في تقرير بروتلاند وفي جدول أعمال القرن ٢١، هي بدورها عنصر إثراء لمفهوم تراث البشرية المشترك لأنها تضيف، فيما تضيفه، البعد الإنساني المنحى،

وإذ نشير إلى أن تشديد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على إدارة السواحل والجهود الوطنية عزز أثر قانون البحار فتجاوز سواحل الدول الساحلية وبلغ المناطق الداخلية بما فيها البلدان غير الساحلية، ومستجمعات المياه،

وإذ نلاحظ بارتياح الأهمية التي لم يسبق لها مثيل التي توليها المنظمات غير الحكومية إلى تشكيل السياسات المحلية والوطنية والدولية، وظهور أشكال جديدة من التعاون والاشتراك في الإدارة بين القطاعات غير الحكومية والحكومية،

وإذ نأخذ في اعتابارنا أن هذه التطورات قد تسهم في تحقيق توازن أحسن بين الأنشطة على الصعد الوطني والقومي والإقليمي والعالمي،

اعتمدنا الاستنتاجات والتوصيات التالية:

١ - تمثل الثروة العالمية والرفاه العالمي، بما في ذلك الموارد الحية والجينية وغير الحية، والمعارف الثقافية والتقليدية، تراثنا المشترك الذي يتعين علينا أن نديره بشكل مستدام، تعزيزاً للتوزيع العادل للمنافع الاقتصادية، وللقضاء على الفقر، ولتحقيق الأمن البيئي، واحتراماً للكرامة البشرية وحقوق الإنسان، بما فيها الحق في العمل.

٢ - إن القضاء على الفقر في سياق الاستدامة يعني أن يبدأ العمل من أجل تنمية السواحل والمحيطات على صعيد المجتمعات المحلية الساحلية، لا سيما أفقرها. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق توزيع أعدل للسلع والخدمات، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز التنظيم الاجتماعي، وتبادل وتعميم التكنولوجيات المستدامة اجتماعياً وثقافياً وبيئياً، وتعليم الفقراء وتمكينهم واشتراكهم في التنمية الساحلية المتكاملة.

٣ - وإن الحق في الاستفادة من التراث المشترك يفرض واجب المحافظة عليه والإسهام في تنميته تنمية مستدامة عن طريق العمل، بأجر أو بدون أجر. ويتطلب ذلك إعادة تقييم الأعمال والخدمات بدون أجر بما في ذلك، في المجتمعات المحلية الساحلية، ورصد نوعية المياه، وتوفير الخدمات للمحميات البحرية، وغير ذلك من "الأعمال الإيكولوجية" والخدمات المجتمعية.

٤ - ينبغي الربط الملائم في العمل بين المجتمعات المحلية والحكومات الوطنية عن طريق الأشكال المناسبة من الإدارة المجتمعية أو الإدارة المشتركة بين الحكومة والمجتمع المحلي.

٥ - وينبغي ربط العمل الوطني ربطاً ملائماً ببرامج البحار الإقليمية التي يعاد تنشيطها. وتمثل لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة سابقة ابتكارية للتكامل بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي وللربط بين الأعمال على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وبإمكان هيكل لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ومهامها أن تكون أنموذجاً لبرامج إقليمية أخرى للبحار.

٦ - وينبغي تعزيز تبادل التكنولوجيات المستدامة اجتماعياً وثقافياً وبيئياً عن طريق الشبكات الإقليمية لتطوير التكنولوجيات تطويراً مشتركاً، بما في ذلك الاشتراك في إجراء البحوث واستحداث وتطوير قواعد البيانات عن حالات النجاح في تعميم التكنولوجيا، التي ينبغي أن تلبي احتياجات جميع الاتفاقيات والاتفاقات والبرامج المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وكذلك جميع الاتفاقيات التي تلت ذلك المؤتمر.

٧ - والحاجة إلى التبادل والتعاون في مجال تنمية التكنولوجيات المستدامة اجتماعياً وثقافياً وبيئياً هي حاجة يعترف الجميع بأنها شرط مسبق لنجاح تنفيذ كل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والاتفاقيات والاتفاقات التالية للمؤتمر. والاتجاهات الحالية لتعزيز حقوق البراءات وغيرها من حقوق الملكية الفكرية تعقد المسألة. ومفهوم الملكية الفكرية بحاجة إلى إعادة نظر وتوسيع ليشمل المعرفة التقليدية للمجتمعات المحلية الفقيرة والسكان الأصليين.

٨ - ولكل من التنمية المستدامة (بعناصرها المتكاملة الثلاثة: التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والمحافظة على البيئة الطبيعية، والسلام) والأمن البشري (بعناصره المتكاملة الثلاثة: الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي) آثار مؤسسية هامة. وللتكامل بين الأمن البشري والتنمية المستدامة في إطار مؤسسي متمثل في برامج واتفاقيات البحار الإقليمية المعاد تنشيطها، وخطة الأمم المتحدة للسلام، أهمية أساسية في تعزيز التراث المشترك في القرن الحادي والعشرين.

٩ - وتوجد أنظمة عالمية - مثل محيطات العالم - تتجاوز حدود التنظيم والتنمية الإقليميين. وينبغي للعمل على الصعيد العالمي والعمل على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي أن يكونا متناسقين

وقائمين على معايير مشتركة. وتتطلب إدارة الموارد العالمية نظاما منصفا وعادلا من الاستحقاقات والمسؤوليات يمتد من مستوى البشرية العالمية إلى مستوى المجتمع المحلي والكائن البشري.

١٠ - وينبغي إنشاء محفل يمكن للدول وللعناصر الفاعلة الاجتماعية - الاقتصادية، والمنظمات غير الحكومية، وزعماء المجتمعات المحلية، أن يناقشوا فيه المشكلات الشديدة الترابط التي يثيرها فضاء المحيطات. وينبغي إنشاء مثل هذه الآلية، في شكل لجنة جامعة، على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة القادرة، نظرا لعضويتها العالمية، أن تخصص اهتماما كافيا لهذه المهمة المعقدة.

١١ - وينبغي مواصلة، بل تعزيز ما بدأته اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، من مواءمة وتبسيط لمهام الوكالات والبرامج المتخصصة في مجال المحيطات. وستيسر مهمتها كثيرا بمناقشات وتوجيهات اللجنة الجامعة التابعة للجمعية العامة، على النحو المقترح في التوصية ١٠ أعلاه.

١٢ - والسلطة الدولية لقاع البحار، وهي أول تجسيم مؤسسي لمبدأ تراث البشرية المشترك، بحاجة إلى تنشيط وإلى تمكينها من مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية. وفي الحالات التي تتداخل فيها مسؤولياتها مع مسؤوليات أنظمة اتفاقية أخرى، مثل مسؤولية السلطة في مجال المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية في القطاع، ومسؤوليات نظام اتفاقية التنوع البيولوجي في نفس القطاع، بما في ذلك الموارد الجينية، ينبغي اتخاذ تدابير للقيام بالإدارة المشتركة بشكل يعزز النظامين.

١٣ - وينبغي تعزيز ولاية اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية قانون البحار لتتضمن استعراضا وتنقيحا دوريين للاتفاقية ككل، بما فيها الجزء الحادي عشر والمرفقات ذات الصلة واتفاقات التنفيذ.

١٤ - وهناك حاجة ماسة إلى التعريف بمبدأ التراث المشترك لدى الزعماء السياسيين في العالم والمجتمعات المدنية والأوساط الدبلوماسية، ليتسنى تطبيقه بشكل أوسع في المفاوضات الدولية الجارية في مختلف المحافل المعنية بإدارة مختلف عناصر البيئة الطبيعية للأرض.

١٥ - وينبغي تقديم دعم قوي إلى المقترح الذي تقدمت به مالطة وأوصى به الأمين العام للأمم المتحدة والممثل في إعطاء مجلس الوصاية دورا جديدا وإعادة تشكيله "ليصبح هو المنتدى الذي تمارس الدول الأعضاء من خلاله وصايتها الجماعية على سلامة البيئة العالمية والمناطق المشاع مثل المحيطات والغلاف الجوي والفضاء الخارجي". وبذلك تكون الولاية الجديدة قد حولت مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة من مجرد مدير للأقاليم إلى حام لتراث البشرية المشترك ومشرف عليه في القرن الحادي والعشرين.

- - - - -